

التاريخ: 2011/10/31

بيان صحفي صادر عن بورصة فلسطين

الشركة الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية تفصح عن البيانات المالية للربع الثالث من العام 2011

استلمت بورصة فلسطين البيانات المالية المرحلية الموحدة المراجعة من المدقق الخارجي المستقل للشركة الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية (WASSEL) كما في 2011/09/30. ويمنح نظام الإفصاح الساري كل شركة مدرجة فترة شهر للإفصاح عن بيانات الربع الثالث من هذا العام مدققة من المدقق الداخلي للشركة. وقد تمّ نشر البيانات المستلمة على موقع البورصة الإلكتروني على شبكة الإنترنت (www.pex.ps)، بالتزامن مع إصدار هذا البيان، كما تمّ توزيع البيانات على شركات الأوراق المالية الأعضاء لإطلاع عملائهم عليها.

وقد تضمنت البيانات المالية المفصح عنها: تقرير مدقق الحسابات الخارجي حول مراجعة البيانات المالية المرحلية الموحدة، قائمة المركز المالي المرحلية الموحدة، قائمة الدخل والدخل الشامل المرحلية الموحدة، قائمة التغيرات في حقوق الملكية المرحلية الموحدة، قائمة التدفقات النقدية المرحلية الموحدة، إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية (10 إيضاحات)، كما قامت الشركة بالإفصاح عبر نموذج الإفصاح الإلكتروني المعتمد. كما تضمن الإفصاح المعلومات المطلوبة في المادة (2/37) من نظام الإفصاح الساري بشأن الإدارة وعدد الأسهم المصدرة والتطورات والتغيرات الجوهرية خلال الفترة.

وتشير بيانات الشركة للشهور التسعة الأولى من العام 2011 إلى أن خسارة الفترة قبل الضريبة قد بلغت (879,578) دينار أردني مقارنة مع صافي ربح قبل الضريبة بمقدار 299,785 دينار في الفترة المقابلة من العام 2010. أما مجموع موجودات الشركة فقد بلغ في 2011/09/30 ما مقداره 11,428,541 دينار بعد أن كان 11,785,267 دينار في 2010/12/31 بانخفاض بلغت نسبته 3.0%. وبلغ مجموع المطلوبات في 2011/09/30 ما مقداره 5,832,422 دينار بعد أن كان 5,245,901 دينار في 2010/12/31 بارتفاع بلغت نسبته 11.2%. وقد بلغ مجموع حقوق الملكية في نهاية الربع الثالث من العام 2011 ما مجموعه 5,596,119 دينار (منها 54,061) دينار حقوق الأقلية) بعد أن كان 6,539,366 دينار (منها 45,968 دينار حقوق الأقلية) في نهاية العام 2010 بانخفاض بلغت نسبته 14.4%.

وتحت فقرة "النتيجة"، ورد في تقرير المراجعة لمدقق الحسابات الخارجي المستقل (إرنست ويونغ): "بناء على مراجعتنا، لم يسترعر انتباهنا أية أمور تجعلنا نعتقد بأنّ القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة المرفقة لم يتم إعدادها، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (34)". وأشار المدقق المستقل في نهاية التقرير نفسه تحت "فقرة توكيدية": "كما هو مبين في إيضاح (8) حول القوائم المالية المرفقة لم تتوصل إحدى الشركات التابعة لتسوية نهائية بخصوص المبالغ المستحقة لضريبة القيمة المضافة".